الأنباء
الاحد 9 ديسمبر 2012

ناشد رئيس الوزراء إعادة النظر في قرار التثمين ومراعاة ارتفاع أسعار العقار

كامل العوضي: قيمة تثمين شقق مجمع الصوابر لا تلبي طموح السكان في الحصول على السكن الملائم

كامل العوضي

ناشد النائب كامل العوضي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك انصاف سكان مجمع الصوابر واعادة النظر في مبلغ تثمين شقق المجمع بما يتيح لهم شراء منزل بديل ومناسب في مناطق السكن الحديثة.

وقال العوضي ان مبلغ التثمين الذي اعتمده مجلس الوزراء لشقق المجمع لا يحقق ولا يلبي طموح سكان المجمع في الحصول على سكن ملائم في ظل ارتفاع اسعار العقار بشكل خيالي.

اضافة الى ندرة المساكن المعروضة للبيع ما يجعلهم يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على سكن ملائم في المناطق التي يرغبون السكن فيها.

وأوضح العوضي ان سكان مجمع الصوابر دفعوا ثمن تجربة الحكومة للتوسع العمودي في مشاريعها السكنية والذي اثبت فشله وكانوا يعانون طوال ثلاثة عقود من الوضع السيئ للمجمع ومشاكله التي اصبحت تتراكم طوال تلك السنين دون ان تجد لها حلا ودون ان يلتفت احد لمناشداتهم او يستمع لمعاناتهم.

واشار العوضي الى ان المجمع اهمل في السنوات الاخيرة ولم يحظ بأي اهتمام من قبل الحكومة ولم تجر له اي صيانة مما عرض سكان المجمع للكثير من الاخطار اضافة الى القلق النفسي وعدم الشعور بالامان والاستقرار واصبح وضع المجمع معلقا لسنوات طويلة الى ان جاء قرار التثمين الذي لم يكن منصفا ولا عادلا لا من الناحية المادية ولا من الناحية النفسية، مشيرا الى ان الحكومة هي التي اقنعت المواطنين بجدوى السكن العمودي وابدت استعدادها لتذليل جميع الصعوبات امام المواطنين بحيث لا يشعرون بفروقات كبيرة بينه وبين المناطق السكنية العادية وشدد العوضي على ضرورة ان تراعي الحكومة المعاناة الطويلة لسكان مجمع الصوابر والمخاطر التي تحملوها طوال تلك السنوات والمعاناة النفسية الى جانب مراعاتها للجوانب المادية التي تمكنهم من ايجاد سكن بديل في المناطق السكنية التي يرغبون العيش فيها.

واعرب العوضي عن امله في ان يعاد النظر في قيمة التثمين التي اعتمدت لشقق الصوابر وان يكون مبلغ التثمين مراعيا للجوانب الانسانية للاسر الكويتية التي عانت طوال ثلاثة عقود وترغب في الحصول على سكن مناسب ويتيح لها حرية الاختيار في تحديد منطقة السكن.

قال إن مشكلة البدون تدحرجت ككرة ثلج على امتداد نصف قرن

عسكر لتجنيس حملة إحصاء 1965 والعسكريين وأقرباء الشهداء

عسكر العنزي

دعا النائب عسكر العنزي الحكومة لتجنيس حملة إحصاء 1965، وشريحة العسكريين الذين شاركوا تحت إمرة القيادة السياسية الكويتية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الدفاع عن الكويت خلال التصدي للعدوان العراقي عام 1990 أو في حرب التحرير عام 1991 وكذلك من خاضوا الحروب العربية عامي 1967 و1973 وبالمواقع والمهام التي أوكلت إليهم ميدانيا وعسكريا، ومنح الجنسية لأقرباء شهداء الكويت في الحروب الوطنية والقومية وكذلك شهداء الواجب من الدرجة الأولى وتحديدا زوجاتهم وأولادهم ووالديهم تكريما لدماء وتضحيات هذه الكوكبة التي سجلت أرقى صور التضحية والفداء والطاعة والولاء.

وأكد عسكر أن قضية غير محددي الجنسية أو ما تعارف على تسميتها بمشكلة البدون تدحرجت ككرة ثلج على امتداد نصف قرن من الزمان، فتفاقمت أبعادها وتعقدت مسارات التعاطي معها، وتجذرت المشاكل القانونية والإنسانية والمدنية في طياتها لتحمل كل معاني الألم والحرمان والضغط النفسي جراء اللجوء إلى أساليب الضغط وأدوات الإكراه بحق الآلاف من العائلات والأفراد حتى طال الأذى العجائز والطاعنين في السن ممن لا حول لهم ولا قوة.

وقال عسكر: «حملت الأجيال تلو الأجيال وزر وتبعات التقاعس والإهمال الحكومي لمعالجة هذا الملف الخطير التي ورثها الجيل الرابع والخامس من أبناء هذه الشريحة التي تواجدت على أرض الكويت على مدى عقود من الزمن، وغني عن البيان أن المشاكل التي عصفت ولاتزال بهذا الملف، متمثلة بتضارب المعلومات وتناقض الإجراءات المتبعة في تقييمها والاستناد إليها في اتخاذ القرار المناسب والصحيح قد أدت وبشكل فاضح إلى تفكيك بعض الأسر بحيث أصبح بعض أبنائها مواطنين وبقي البعض الآخر مجهولي الجنسية والانتساب».

وأضاف عسكر: «لقد كان لطريقة تعامل الحكومات المتعاقبة مع هذا الملف بعشوائية تارة وبمزاجية تطبيق المعايير الثابتة والعادلة تارة أخرى، سببا رئيسيا في تفاقم هذه المشكلة وانتفاخ هذا الملف بالغث والباطل، فمرة كان الإهمال المتعمد في معالجة هذه المشكلة منذ بدايتها ورميها في رحم المستقبل المجهول دون تصورات واضحة وسياسات مدروسة ومقنعه لتداعياتها من أجل التصدي لفك رموز هذا الملف الشائك، وعلى النقيض تماما لجأت الحكومة فجأة إلى فرض الحلول الأمنية بكل ما تقتضيه النظرة الأمنية الضيقة من تبعات على المسار الوجداني والقانوني والإنساني في هذا الملف».

طالب رئيس الوزراء باختيار أعضاء حكومة على قدر المسؤولية

عبدالحميد دشتي: الانتخابات تمت بإرادة حقيقية وعلينا إكمال مسيرة التنمية

د.عبدالحميد دشتي

دعا النائب د.عبدالحميد دشتي مكونات الشعب الكويتي كافة الى الالتفات لأوجه التنمية والقوانين التي يفترض أن تعيد الكويت الى رونقها والابتعاد عن كل ما يمكن ان يعطل مسيرة التنمية الحقيقية التي سيدفع بها نواب المجلس الحالي، مشددا على ضرورة التزام السلطتين التشريعية والتنفيذية بتوجيهات صاحب السمو الأمير في خطابه والعمل وفق هذه التوجيهات السديدة وصولا لتحقيق الاستقرار السياسي والإصلاحات المأمولة.

وقال دشتي في تصريح صحافي ان المشاركة في الانتخابات الأخيرة فاقت نسبة المشاركة في عدد من الدوائر نسب المشاركة في انتخابات المجلس المبطل رغم كل الضغوط والممارسات التي مارسها البعض ضد أبناء الشعب للتنازل عن حقه الدستوري، معتبرا ان هذه الأعمال التي كان يمارسها البعض خطوة متخلفة لا تمت للدولة المدنية والدستورية بأي صلة.

وأضاف ان هذه الانتخابات تمت بإرادة حقيقية لأمة حريصة على استعادة مجلسها المختطف من قبل فئة إقصائية كان لديها بعض الأجندات الخاصة، مشيرا الى بعض المنغصات التي شابت العملية الانتخابية، كمحاولة شطب بعض المرشحين الذين عادوا للمشاركة بقوة القانون.

وأشار الى ان جميع المرشحين الذين حازوا ثقة الشعب الكويتي سيكونون ممثلين لجميع فئات ومكونات الشعب الكويتي دون تمييز، مستغربا من المخاوف التي تنتاب البعض من وصول 17 نائبا شيعيا، قائلا: «ان هؤلاء النواب الشيعة هم في الأصل أبناء الكويت ولن يطالبوا إلا بالمطالب الدستورية التي تحقق العدالة والمساواة للجميع».

وبين الى عدة لقاءات جمعت بين نواب البرلمان للاتفاق على ترتيب الأولويات والالتزام بالدستور واللائحة والابتعاد عن لغة الإسفاف والانحدار التي ملئت بها جنبات المجلس المبطل.

وطالب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بان يتم النظر للجميع بعين واحدة بعيدا عن سياسة الإقصاء التي سادت عمل الحكومة خلال المجلس المبطل، متمنيا ان يتم اختيار وزراء يكونون على قدر المسؤولية وعدم التفكير في إعادة توزير بعض الوزراء الفاسدين، قائلا ان: «إعادة بعض هؤلاء الوزراء الذين تحوم حولهم بعض الشبهات سيكون مشروع تأزيم بين السلطتين».

وبين ان مجلس الأمة سيناقش القانون رقم 2012/21 المتعلق بفحص أوراق المرشحين أثناء تقدمهم للترشيح، مبينا ان هذا القانون سيعاد فيه النظر لأن الأصل لا يجيز للسلطة التنفيذية ان تفحص أوراق أي مرشح مادام مقيدا في كشوف الناخبين.

وبين أعضاء المجلس الحالي اتفقوا على عدم الخوض في تفاصيل السياسة الخارجية للدولة واقتصار مناقشة تلك المواضيع على اللجنة البرلمانية لشؤون الخارجية، مبينا ان الهم الأكبر الذي يقع على عاتق جميع النواب هو تشريع وإقرار القوانين التي تصب في صالح المواطن الكويتي.

أكد أنه شارك في تهدئة الوضع في كيفان

المعيوف: مسيرات المناطق السكنية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وخلق حالة الفوضى

عبدالله المعيوف

قال النائب عبدالله المعيوف انه شارك في مراقبة وتهدئة الوضع الاستثنائي خلال اليومين الماضيين الذي تعرضت له منطقة كيفان نافيا المعيوف ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي من اتهامات في حقه مؤكدا أنه سيظل على العهد نائبا لعموم أهل الكويت ومناطقها وأن بابه مفتوح لكل طوائف ونسيج المجتمع الكويتي ولا يفرق بين أحد منهم، مؤكدا انه سيظل على العهد الذي قطعه على نفسه خلال حملته الانتخابية ولن يقبل أبدا بزعزعة أمن البلاد في كل مناطقها.

واكد المعيوف ان ما يجري حاليا من عنف منظم في المناطق السكنية وترويع للمواطنين الآمنين وتحريض الشباب للاشتباك مع رجال الامن يؤدي الى زعزعة الاستقرار وخلق حالة من الفوضى العارمة.

وقال المعيوف في تصريح صحافي ان الهدف من ذلك ليس تعطيل الحياة البرلمانية كما هو معلن فحسب بل رفع وتيرة الاضطرابات والوصول الى الاشتباك مع رجال الامن لدفع الاوضاع في البلاد الى حالة فرض الاحكام العرفية وتعليق العمل بالدستور لتبدأ بعدها مرحلة جديدة اخطر واكبر من مسألة التصويت.

وحذر المعيوف من اتساع رقعة الفوضى والعنف تدريجيا وقال ان ذلك سيمتد ليشمل عموم مناطق الكويت عبر التحريض على العنف ومواجهة السلطة بمختلف وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

واضاف: «هناك من يحاول اختبار رجال الامن في كل مسيرة مخالفة ويلجأ للاستفزاز لزيادة الشحن والاحتقان عبر التغرير بالمراهقين والاحداث في وقت يتوارى فيه المحرضون خلف الستائر المعتمة مؤكدا ان دعاة «المسيرات السلمية» في النهار هم انفسهم الذين يوجهون ويسيرون اعمال التخريب والشغب ليلا من خلال التحريض والندوات وجمع الاموال لدفع كفالات المخالفين للقانون. ودعا المعيوف جميع مؤسسات الدولة للقيام بواجباتها لاسيما وزارة الاعلام المطالبة بتفعيل قانون النشر والمطبوعات وقانون المرئي والمسموع ضد الصحف والقنوات الفضائية التي تحرض على العنف وتبرر استهداف رجال الأمن.

هنأ صاحب السمو وسمو ولي العهد بالعرس الديموقراطي

عبدالحميد الحجي: المجلس المقبل يمثل أهمية قصوى في تاريخ الحياة السياسية للبلاد

عبدالحميد الحجي

أشاد محافظ الفروانية الفريق عبدالحميد الحجي بالعملية الانتخابية التي شهدتها البلاد أخيرا، لاسيما حرص أبناء الوطن على مصلحة وطنهم من خلال مشاركتهم الفاعلة واختيار ممثليهم لمجلس الأمة المقبل.

وقال الحجي في تصريح صحافي أثناء استقباله رواد ديوان عام المحافظة، «أهنئ صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين حفظه الله، وحكومته، وأبناء الشعب الكويتي بالعرس الديموقراطي. مؤكدا أن حكمة صاحب السمو التي نعهدها دوما كانت لها الكلمة العليا، لاسيما وتركيز سموه على العمل نحو مستقبل أفضل للكويت.

وأعرب الحجي عن تقديره لكل الجهات الأمنية وغيرها على جهودهم التي بذلوها خلال تنظيم العملية الانتخابية. متمنيا أن تسود مثل هذه الاجواء دائما ربوع الكويت الحبيبة، وان يضع أبناء الشعب والنواب الكويت نصب أعينهم، وأن تكون مصلحة وطنهم فوق كل اعتبار.

وهنأ الحجي النواب الفائزين بحصولهم على ثقة الناخبين، مشيرا الى ضرورة العمل على تعزيز هذه الثقة، فضلا عن واجبهم الاساسي في الدفاع عن قضايا الأمة وحماية مصالحها دون تمييز بين أفراد المجتمع والدفاع عن الصالح العام، مؤكدا أن المجلس المقبل يمثل أهمية قصوى في تاريخ الحياة السياسية للكويت، فضلا عن المسؤولية التي تقع على عاتقه في تسيير عملية الاصلاح والبناء.

واختتم تصريحه متمنيا أن تسود علاقة الود والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال المرحلة المقبلة، حتى يتسنى لهما مواجهة التحديات وتنفيذ المشروعات الحيوية لدعم الاجيال المقبلة، والتي من شأنها دفع عجلة التنمية بالبلاد.

أعلن عزمه الترشح للجنتين "التشريعية" و"الداخلية والدفاع"

الدوسري: التعاون بين السلطتين ضرورة ملحة لاجتياز المرحلة المقبلة

حماد الدوسري

أعلن النائب حماد الدوسري انه يعتزم الترشح في اللجنة التشريعية ولجنة الداخلية والدفاع، مؤكدا أن اختياره لعضوية اللجان يأتي في إطار الأهمية الدستورية والقانونية التي تمثلها هذه اللجان بالإضافة إلى دوره الرقابي والتشريعي كنائب في مجلس الأمة.

وأكد الدوسري أن تجديد الثقة في رئيس الحكومة سمو الشيخ جابر المبارك تعتبر فرصة للمبارك لمواصلة البرنامج الإصلاحي الذي وعد بتحقيقه للشعب الكويتي الذي طال انتظاره لعملية الإصلاحات لأوضاع الخدمات العامة المتردية منذ سنوات، لافتا إلى أهمية استمرار المبارك فيما بدأه من دعم لقرارات الوزراء الإصلاحية والوقوف ضد أي ضغوطات سياسية أو حزبية هدفها حماية الوزراء المحسوبين عليها.

وأضاف الدوسري ان دعم المبارك للوزير السابق شعيب المويزري وهو المحسوب على المعارضة لقراراته عندما كان وزيرا وفتح ملفات ديوان مجلس الوزراء أمام لجنة التحقيق البرلمانية لمعرفة الحقائق حول ما عرف بقضية الإيداعات المالية دليل على أن هناك نية جادة في الإصلاح، مؤكدا أن التعاون بين السلطتين مطلوب خلال المرحلة المقبلة، على ألا يخل النواب بدورهم الرقابي والتشريعي وفق ما حدده لهم الدستور.

وطالب الدوسري باستبعاد من عليه ملاحظات أو تحوم حوله شبهات مالية أو إدارية من قائمة الترشيحات للحكومة المقبلة، حتى لا تعرض الحكومة نفسها للمساءلة السياسية مبكرا، لأن وجود مثل هذه العناصر في الحكومة يعتبر استفزازا للمجلس، كما على رئيس الحكومة اختيار وزراء بدرجة رجال دولة وأن يبتعد عن المحاصصة السياسية التي كانت سببا رئيسيا في تراجع عملية التنمية المستدامة في الدولة لسنوات طوال، وان يقدم برنامج عمل يحقق طموح المواطن الكويتي وتعلن الحكومة التزامها بتنفيذ هذا البرنامج أمام الشعب الكويتي قبل أن تؤكد ذلك لنواب مجلس الأمة.

في تقريرها الشهري الذي يرصد مستجدات الساحة المحلية

"الشفافية": هيئة مكافحة الفساد خطوة كبرى على طريق منعه من خلال كيان مؤسسي يتصدى لهذه المهمة الخطيرة

اصدر مركز الشفافية للمعلومات التابع لجمعية الشفافية الكويتية تقريره الشهري الذي تسعى من خلاله الجمعية الى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل من مجالات اعلاء الشفافية ومكافحة الفساد، خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية. وجاء في التقرير:

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

صدر في 19 نوفمبر مرسوم بقانون 24 لسنة 2012 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وهو يعد استجابة لواحدة من اهم متطلبات تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ويعد خطوة كبيرة جدا على صعيد منع ومكافحة الفساد من خلال إنشاء كيان مؤسسي يتصدى لهذه المهمة الوطنية الخطيرة، حيث شمل القانون إنشاء الهيئة ونظم تقديم اقرارات الذمة المالية لكل القياديين في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي مقدمتهم رؤساء السلطات الثلاث، كما شمل حماية المبلغين والشهود وضحايا الفساد، في حين ستستمر جمعية الشفافية في مسعاها لإقرار قانون تعارض المصالح مع السلطات المعنية.

الهيئة العامة للاستثمار

اظهر التحديث الأخير لترتيب الصناديق الصادر من معهد الصناديق السيادية ان الكويت قد احتلت المركز الثالث عربيا والسادس عالميا بقيمة سوقية للاصول تبلغ 293 مليار دولار، وهذه القيمة تقل بثلاثة مليارات عما سبق ان اعلن عنه في يناير الماضي، كذلك لم يظهر بالقيمة المذكورة تأثير قرار مجلس الوزراء في سبتمبر الماضي برفع نسبة المستقطع من الايرادات العامة لحساب احتياجات الاجيال القادمة من 10 الى 25٪، لذا نرى ان الهيئة مطالبة بتوضيح ملابسات هذا الوضع.

وفي ملف آخر، تضاربت الآراء الفنية بحدة خلال هذا الشهر بشأن جدوى تدخل المحفظة الوطنية وما احدثه من انعاش مؤقت في سوق الكويت للأوراق المالية، ويتطلب الامر ان تعلن الهيئة عن اهدافها الاستثمارية في هذا التدخل لطمأنة الناس بأن اعتمادات المحفظة تجري في قنواتها السلمية وليس تأثرا بتوجهات سياسية مؤقتة، سيما وقد ذكر خلال هذا الشهر ايضا - ودون نفي من اي جهة - ان خسائر تجاوزت نصف مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام شملت 70 شركة تساهم فيها اموال حكومية.

الكندري: الأمانة العامة تعقد لقاءً تنويرياً للنواب الجدد الثلاثاء

علام الكندري

قال الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري إن اللقاء التنويري الخاص بالأعضاء الجدد سيعقد يوم الثلاثاء المقبل. واضاف ان برنامج اللقاء سيعقد في تمام الساعة الـ 10 صباحا في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وسيتضمن شرحا وافيا لعمل الأمانة العامة لمجلس الأمة خاصة تلك المتصلة بالخدمات التي تقدمها للأعضاء حيث سيقوم رؤساء القطاعات بعرض وشرح تلك الخدمات والأعمال حتى يتسنى لهم التعرف عليها قبل بدء دور الانعقاد في 16 الجاري.

وأشار الكندري الى ان جولة تعريفية ستعقب اللقاء التعريفي يرافقهم فيها مع رؤساء القطاعات للاطلاع على مرافق مبنى المجلس خاصة قاعة عبدالله السالم للتعرف على نظام التصويت الآلي فيها.